JOURNAL OF HUMANITARIAN AND APPLIED SCIENCES
ISSUE 14 – VOLUME 7
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
العدد 14 - المجلد 7
ISSN: 2706-9087

# ملكية الأراضي وأنواعها بالمغرب القديم في العصر الروماني

**د.سالم اللافي محمد**

قسم التاريخ

كلية الآداب والعلوم – قصر خيار/ جامعة المرقب

# Types of Land Ownership in the Ancient AMU in the Roman Era

**Dr. Salem Elafi Mohamed**

**Abstract**

Rome sought with all its efforts to acquire agricultural land by settling a large number of peasants in the fertile areas of the coasts of the ancient Arab Maghrib Countries (AMU) since the time of Julius Caesar to control the economy of ancient Morocco and direct it for the benefit of the Roman people. Especially after the deterioration of the Romanian economy on the Italian peninsula .

The Romans pursued a policy of romanization of lands in ancient AMU, by issuing laws for the ownership of those lands, and those laws were in the interest of the Roman classes, which made it easier for them to own as much lands as possible, and even confiscated many of the hands of their owners, which helped in the emergence of new aristocratic classes. Emperor Augustus 27 BC - 14 AD is considered one of the strongest supporters of this principle, which encouraged the inhabitants of Rome to migrate and settle in ancient AMU. Thus, Augustus, and his successor, Tiberius Claudius 14-37 AD, distributed many lands to many new immigrants who were displaced from the Italian peninsula .

The Romans established many cities near agricultural lands, and the city of Timgad, whose ruins are still the best witness to this, is one of the most famous of those Roman settlements in the ancient AMU, which prompted the Romans to expel the local population from their lands and acquire it. This prompted the population to make many revolts that exhausted the Roman armies, so defensive fortresses were established to prevent the local population and the Roman cities .

In the ancient AMU, as a result of the Roman policy, there were two types of lands, one fertile, controlled by the Romans, and the other unsuitable for agriculture and left in the hands of its owners .

The lands they acquired were divided into .

-Lands granted to the Roman aristocracy.

ISSN: 2706-9087

-Another part of the lands turned into colonies and was settled by the Romans who lost their lands and small properties in Italy .

-And part became the share of the cavalry class, and it was granted to soldiers who finished their military services, and this type was known as fortified farms .

-As for the last part, which is considered the least fertile, it was left in the hands of the local people, and they ought to pay taxes, while the other parts were exempt from those taxes .

**الملخص:**

سعت روما بكل جهدها للاستحواذ على الأراضي الزراعية بتوطين عدد كبير من الفلاحين في المناطق الخصبة من سواحل المغرب القديم منذ عهد يوليوس قيصر للسيطرة على اقتصاد المغرب القديم وتوجيهه لصالح الشعب الروماني، خاصة بعد تدهور الاقتصاد الروماني في شبة الجزيرة الإيطالية.

وقد انتهج الرومان سياسة رومنة الأراضي في المغرب القديم، وذلك بإصدار قوانين لملكية تلك الأراضي وقد كانت تلك القوانين في صالح الطبقات الرومانية مما سهل عليهم امتلاك أكبر قدر ممكن من الأراضي؛ بل ومصادرة العديد من أيدي أصحابها، وهو ما ساعد على ظهور طبقات ارستقراطية جديدة، ويعتبر الامبراطور أغسطس Augustus 27ق م -14 م من أشد مناصري هذا المبدأ الأمر الذي شجع سكان روما على الهجرة والاستقرار في المغرب القديم، ولهذا قام أغسطس ومن بعده تيبريوس كلاوديوس Tiberius Claudius 14-37 م بتوزيع العديد من الأراضي على الكثير من المهاجرون الجدد الذين نزحوا من شبة الجزيرة الإيطالية .

وقد أنشاء الرومان العديد من المدن بالقرب من الأراضي الزراعية، وتعتبر مدينة تمقاد والتي ما زالت أطلالها خير شاهد على ذلك من أشهر تلك المستوطنات الرومانية ببلاد المغرب القديم، الأمر الذي دفع الرومان إلى طرد السكان المحليين من أراضيهم والاستحواذ عليها، مما دفع السكان إلى القيام بالعديد من الثورات التي أرهقت الجيوش الرومانية فتم إنشاء الحصون الدفاعية للحيلولة بين السكان المحليين والمدن الرومانية.

وفي بلاد المغرب القديم ونتيجة للسياسة الرومانية وجد نوعان من الأراضي أحداهما خصبة سيطر عليها الرومان، وأخرى غير صالحة للزراعة تركت بيد أصحابها.

وقد تم تقسيم الأراضي التي استحوذوا عليها إلى:

- أراضي منحت للطبقة الأرستقراطية الرومانية.

ISSN: 2706-9087

- جزء آخر من الأراضي تحول الى مستعمرات وقد استقر بها الرومان الذين فقدوا أراضيهم وأملاكهم الصغيرة في ايطاليا.
- وجزء أصبح من نصيب طبقة الفرسان، وقد منحت للجنود الذين انهوا خدماتهم العسكرية، وقد عرف هذا النوع بالمزارع المحصنة.
- أما الجزء الأخير والذي يعتبر الأقل خصوبة فترك بيد الأهالي المحليين، وعليهم أن يدفعوا الضرائب في حين الأجزاء الأخرى معفية من تلك الضرائب.

**مقدمة:**

ضم الرومان أراضي المغرب القديم إلى ممتلكاتهم بعد هزيمة قرطاج والقضاء عليها وإنهاء وجودها في بلاد المغرب القديم عام 146ق م، وبذلك أصبح المغرب القديم بأسره ولاية رومانية، وتمت السيطرة على مصر في حدود عام 30 ق م، وموريتانيا عام44 م، ويعد سقوط مملكة موريتانيا الحلقة الأخيرة التي أطبق وأقفل بها الرومان السيطرة على كل البلاد المطلة على البحر المتوسط؛ لذلك أطلقوا على هذا البحر اسم "بحرُناَ –Nostra Marcum "، وسعت روما بكل جهدها للسيطرة على اقتصاد المغرب القديم، وتوجيهه لصالح الشعب الروماني، ومن المعروف أن اقتصاد العالم القديم كان أساسه الزراعة مع بعض الصناعات التحويلية مثل عصر الزيتون والعنب، وهذا ما جعل روما تتجه للاستحواذ على الأراضي الزراعية بتوطين عدد كبير من الفلاحين في المناطق الخصبة من الساحل المغاربي القديم منذ عهد جايوس يوليوس قيصر، ثم زاد الأمر في عهد الإمبراطور أغسطس وتحويل ملكيتها إلى المستوطنين الرومان، وطرد ملاكها الأصليين إلى المناطق الجبلية، وليس هذا فحسب؛ بل حددت لكل قبيلة حدود وأماكن لاستيطانها لتسهيل مراقبتها والقضاء على كل ثورة أو تمرد، الأمر الذي دفع القبائل بالاتجاه جنوبًا والتخلي عن أراضيها وهي مكرهة على ذلك بعد أن ضيقت روما الخناق عليها.

وتتركز إشكالية الموضوع للبحث في موضوع ملكية الأراضي والطرق التي أستخدمها الرومان للاستحواذ على أراضي المغرب القديم والسيطرة على اقتصاده، مع التركيز على نظام ملكية الأراضي وتطورها في المغرب القديم بعد السيطرة الرومانية، وطرق استغلالها وسياسة روما الاستيطانية وتداعياتها على سكان المغرب القديم.

وقد قسم البحث إلى مقدمة وأربع محاور رئيسية وخاتمة مع قائمة تتضمن المصادر والمراجع.

**المحور الاول – ملكية الأراضي قبل السيطرة الرومانية:**

**المحور الثاني– ملكية الأراضي في العصر الروماني:**

**المحور الثالث– قوانين ملكية الأراضي عند الرومان:**

**المحور الرابع– أنواع الأراضي عند الرومان:**

ISSN: 2706-9087

**المحور الأول– ملكية الأراضي قبل السيطرة الرومانية:**

اختلف نظام ملكية الأراضي وطرق استغلالها في المغرب القديم من عصر إلى آخر، ففي العصر القرطاجي لم تهتم قرطاج بملكية الأراضي ولم تبدئ أي اهتمام بها؛ لأن دولتهم كانت تهتم بالتجارة بالدرجة الأولى، وكانت لها رحلات تجارية في الشرق والغرب وعبرت أساطيلها البحر المتوسط للتصدير والاستيراد وخاصة المواد الأولية التي تستخدم في مجال الصناعة القرطاجية، ولكن بدأت قرطاج تهتم بالأراضي وملكيتها بعد هزيمتها في معركة هيميرا في صقلية سنة480 ق م وتقليص نفوذها في تلك الجزيرة، وكسر شوكتها العسكرية في البحر المتوسط من قبل الإغريق(**مفتاح محمد سعد، الصراع القرطاجي الاغريقي وأثره على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية في قرطاج، ص142، ص143**)، وخلال هذه الفترة وصل لسدة الحكم الطبقة "**الأرستقراطية**" وهي عبارة عن طبقة من ملاك الأراضي، وأصبحت هي الطبقة التي توجه سياسة المدينة، فلم يكن أمامهم في ظل ظروف هذه الهزيمة وما نجم عنها من تدهور في مجال التجارة سوى التحول نحو الاهتمام بالأرض والزراعة كبديل جديد في اقتصادهم، فاستحوذوا على الكثير من الأراضي الزراعية وملكتها، وزيادة العناية بمنتوجاتهم والثروة الحيوانية، وكانت الأرض والزراعة ذات بعد استراتيجي في سياسة قرطاج الاقتصادية، والطبقة الأرستقراطية؛ حيث أنشأت العديد من المزارع والبساتين أثناء ملكيتها لتلك الأراضي، وقد كان للأسر الأرستقراطية أراضي أقيمت عليها بعض المباني الخاصة بهم، ويرى بعض المؤرخين أن حنبعل كانت له أملاك بالقرب من أفروديزيوم (مدينة المهدية الحالية)، كما يوجد بعض الملاك الصغار الذين اهتموا بأراضيهم بأنفسهم، ونستدل عن امتلاك القرطاجيين للأراضي ما وجد من شذرات في كتاب ماجون القرطاجي الخاص بالفلاحة عام 310 ق م، والذي أوصى كل من يمتلك أرضًا ببيع بيته في المدينة للدلالة على أهمية الاستقرار في الريف؛ لكي يتم الاهتمام بالأرض( **محمد الهادي حارش، التاريخ المغاربي القديم السياسي والحضاري منذ فجر التاريخ إلى الفتح الاسلامي،ص88**)، كما يدل على كثرة تلك البساتين حول مدينة قرطاج عندما غزا اجاثوكليس بلاد المغرب القديم ونزل بقواته بالمناطق الريفية بالقرب من قرطاج وجد العديد من الأملاك ذات البساتين الخضراء (**محمد الصغير غانم، التوسع الفينيقي في غرب المتوسط، ص115**)، وقد تحكم القرطاجيون في استغلال الأراضي وزراعة الزيتون عندما وفروا الأمن والسلم الاجتماعي، وقد كان للدولة القرطاجية أملاك شاسعة تدار بواسطة العبيد(**بأحمد سعيد رحماني، الأنونة في المغرب الروماني"الضرائب العينية على إنتاج القمح وزيت الزيتون"146 ق م– 235م"،ص87**).

**أما في العصر النوميدي** فلا توجد في الكتابات السابقة ما يعطينا صورة واضحة عن ملكية الأراضي عند النوميديين، على الرغم من أنه توجد بعض الإشارات لأراضي تتبع القصر الملكي، وأخرى خاصة بالأمراء مع بعض الملكيات الخاصة، ولكنها صغيرة ومحدودة جدًا؛ حيث تحدث ديودورس الصقلي عن أن مسنسن قد ترك لأولاده مساحات شاسعة من الأراضي والتي كانت ملكًا خاصًا به، كما تحدثت الروايات على أن أحد الأمراء النوميديين كان يمتلك أرضًا شاعة ومترامية الأطراف بالقرب من زاما ( **محمد الهادي حارش، التاريخ المغاربي القديم السياسي والحضاري منذ فجر التاريخ إلى الفتح الإسلامي،ص115ص116**).

ولكن نظام الملكية في العهد النوميدي واستغلالها وتقسيمها بين الحكام والأمراء والمعابد وأخرى للأعيان أقتصر على الأراضي الزراعية، ولكن ما زلنا نجهل كيف تدار تلك الأراضي وماهي شروط استغلالها، أما الأراضي الرعوية فقد تركت

ISSN: 2706-9087

مشاعًا لكل القبيلة واستمر هذا النظام حتى مجيئ الرومان(**محمد الهادي حارش، التاريخ المغاربي القديم السياسي والحضاري منذ فجر التاريخ إلى الفتح الإسلامي،ص116ص117**).

**المحور الثاني– ملكية الأراضي في العصر الروماني:**

قبل الحديث عن ملكية الأراضي واستغلالها من قبل الرومان يجب أن نعطي صورة واضحة عن الاقتصاد الروماني بعد فترة الحروب البونية[1]؛ حيث تدهور الاقتصاد بسبب حرق القرطاجيين لحقول القمح وقتل الماشية، فانتشر الفقر وهجر الفلاحون أراضيهم وقراهم، بينما جمع الفرسان ثروات طائلة من تلك الحروب، ووضع الأغنياء أيديهم على تلك الأراضي فكونوا إقطاعيات شاسعة وهذا ما دفع السكان وبتشجيع من الساسة أنفسهم بالهجرة إلى المغرب القديم، فامتلكوا الأراضي واغتُبِروا من الطبقة الأرستقراطية؛ بل وأصبحوا أعضاء في مجلس الشيوخ الروماني(**السيد أحمد الناصري، الرومان من ظهور القرية حتى سقوط الجمهورية، ص167 ص168**)، وقد أرتبط نظام الملكية والسيطرة على الأراضي الزراعية وطرق استغلالها ارتباطًا وثيقًا مع تأثير المناخ في طبيعة الأرض وكذلك من حيث جودة التربة وخصوبتها(**أ ب تشارلز ورث، الإمبراطورية الرومانية، ت رمزي عبده جرجس، ص80**).

إن اتجاه الرومان بأطماعهم للاستحواذ على أراضي المغرب القديم لم يكن وليد الصدفة، أو إنه لم تكن لهم أطماع في تلك الأراضي، ولكن وجهت روما أطماعها إلى بلاد المغرب القديم منذ سنة 264 ق م وعندما وقفت قرطاج في وجهها قامت الحروب البونية فيما بينهما(**فوكه محمد، مناطق سهل الشلف في ظل الاحتلال الروماني في الفترة الممتدة القرن 1 ق م الى القرن 3 م، ص9**).

وقد ربط العديد من المؤرخين بين الوجود الروماني في المغرب القديم وبين الأراضي الزراعية، مع هجرة الرومان إلى المغرب القديم، وتكثيف وجودهم به، ولهذا وجدت مدن زراعية متكاملة يكثر فيها النشاط الزراعي؛ حيث قام الرومان بتعمير هذه المدن فأصبحت مزدهرة بالعمران ذو الطابع الروماني الصرف (**بلقاسم وحماني، سياسة الرومنة في شمال إفريقيا "بلاد المغرب نموذجًا" ص35**)، ومنذ أن وطأت أقدامهم أرض المغرب القديم تحولت ملكية الأراضي ملكًا للشعب الروماني (**بأحمد سعيد رحماني، الأنونة في المغرب الروماني"الضرائب العينية على إنتاج القمح وزيت الزيتون"146 ق م– 235م"،ص87**).

وعلى الرغم من إن الرومان سيطروا على المغرب القديم، واستحوذوا على الأراضي وصادروها من أصحابها بما فيها أراضي السكان المحليين، فإنهم أبقوا على الوضع الزراعي والاقتصادي الذي كان سائدًا ومنتشرًا عند السكان قبل سيطرتهم على المغرب القديم، الأمر الذي يفسر استمرار العمال المغاربة في فلاحة وخدمة الأرض طوال العصر الروماني حتى عصر جايوس

[1] هي عبارة عن ثلاث حروب قامت بين روما وقرطاج ، وقد اندلعت في فترات وتواريخ مختلفة فالأولى امتدت من 264–244 ق م، والثانية 218– 202 ق م، والثالثة 149–146 ق م، وقد انتهت هذه الحروب بالقضاء نهائياً على الوجود القرطاجي في المغرب القديم

ISSN: 2706-9087

جراكوس Caius Gracchus الذي وصل إلى منصب نقيب العامة سنة 122 ق م [1] ومنذ ذلك الحين بدأ المستوطنون الرومان وسكان الجنوب الإيطالي بالهجرة والاستقرار في تلك الأراضي(**محمد البشير شنيتي، الاحتلال الروماني لبلاد المغرب(سياسة الرومنة 146ق م/40م، ص106)**، وكان الرومان عند احتلال أو إنشاء أي ولاية يصدرون قانونًا جديدًا (Deiure) فتصبح أراضيها ملكية تامة للشعب الروماني ويصبح ملاكها القدماء في وضع المستأجر وعليهم دفع الضرائب[2]، وبذلك تركت هذه الأراضي بيد الأهالي مع التزامهم بدفع ضرائب مقابل استغلالهم لها، ولكن هذه الضرائب تختلف شكلاً ومضمونًا بين الولايات، وقد أطلق عليهم اسم (Stipendiarii) (بمعنى دافعي الضرائب)؛ لأنهم يدفعون جزءًا من المحصول للدولة[3]، بالإضافة إلى ضرائب أخرى عرفت بضريبة(الرأس)، مع إلزام بعض الولايات والمدن بمد روما بالقمح أو أن تمون الحامية العسكرية الموجدوة في مناطقها، ومنها على سبيل المثال عندما فرض لوسيوس كورنيليوس سولا Sulla Cornelius Lucius(82-80 ق م) على ولاية آسيا الصغرى تموين الجيش على حساب مدن تلك الولاية(**وفاء الساعدي رزق الله الساعدي، النتائج السياسية للتوسع الروماني في شرق البحر المتوسط 146–27 ق م، ص340**).

وقد دفع مجلس الشيوخ الروماني نحو امتلاك الأراضي الزراعية في المغرب القديم منذ سيطرته عليه؛ لأن الريف الإيطالي أصبح يعاني من قلة الأراضي الزراعية بسبب سيطرة كبار الملاك على تلك الأراضي وبشكل كبير، وهو ما هدد الملكيات الصغيرة بالاندثار(**بلقاسم وحماني، سياسة الرومنة في شمال إفريقيا "بلاد المغرب نموذجًا" ص36**)، ولم يكتف الملاك الإيطاليين بذلك وإنما اتجهوا إلى المغرب القديم وبدأوا بدفع الملاك الجدد إلى التخلي عن أراضيهم التي ظلوا متمسكين بها حتى عصر جايوس يوليوس قيصر Gaius Julius Caesar(49-44 ق م)(**بلقاسم وحماني، سياسة الرومنة في شمال إفريقيا "بلاد المغرب نموذجًا" ص37**) ، الأمر الذي أدى إلى ظهور طبقة جديدة من رجال الأعمال، وكانت من النبلاء الأمر الذي زاد تلك الطبقات ثراء، والطبقات الفقيرة تزداد فقرًا، ووضع المعيشة من سيئ إلى أسوأ، وهو ما نتج عنه صراع طبقي داخل أروقة روما(**وفاء الساعدي رزق الله الساعدي، النتائج السياسية للتوسع الروماني في شرق البحر المتوسط 146–27 ق م، ص329**)، وقد وضع الرومان أيديهم على أراضي المغرب القديم فور سيطرتهم عليه واعتبروها من أملاك الدولة، واتضح

[1] كان جايوس هذا خطيباً وسياسي ، تولى منصب نقيب العامة ما بين 123–122 ق م، استطاع إصدار عدد من القوانين الاصلاحية لكي يخفف من المشاكل التي كان يعاني منها الشعب الروماني. .للمزيد عن ذلك ينظر.. السيد احمد الناصري، الرومان من ظهور القرية حتى سقوط الجمهورية ، ص223.

[2] اول ضريبة فرضها الرومان على سكان المغرب القديم تسمى ستيندیوم (Stipendium) ويرجع اصلها الى ان الرومان اخضعوا الارض واعتبروها ملك للشعب الروماني.، وهذه الضريبة كانت بمقدار ثابت في كل من افريقيا واسبانيا ومقدونيا ولكنها كانت تساوي مقدار عشر المحصول السنوي(Decuma)في بعض الولايات الاخرى كسردينيا واسيا وصقلية، ... للمزيد عن هذه الضرائب وانواعها ينظر، سعد يونس مجيد، النظم الادارية والمالية في ولاية افريقيا الرومانية 146ق م– 284م، منشورات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا 2010، ص178 وما بعدها.

[3] كما اطلق عليهم لقب Gentilis وهم من العناصر المحلية، وكانوا من اني طبقات المراتب الاجتماعية عند الرومان، وقد كان ذلك من قبيل التحقير. للمزيد عن ذلك ينظر...احمد محمد انديشة، الحياة الاجتماعية في المرافئ الليبية وظهيرها في ظل السيطرة الرومانية، ص138.

ISSN: 2706-9087

ذلك جليًا في عهد أغسطس 27) Augustus ق م- 14م)، الذي اتبع استراتيجية إخضاع القبائل ومصادرة أراضيها، وإجراء عمليات المسح للأراضي، وتعزيز الاستيطان، وقد اعتمد الاحتلال الروماني في كل ذلك على القوّة العسكريّة.

حيث ذكر بليني: إن نصف مساحة المغرب القديم كانت بيد ستة أفراد من الأسرة الحاكمة، وقد وجدت العديد من الأملاك الشاسعة ونتيجة لاتساعها كان يشتغل بها ما يقرب من أربعمائة عامل(**أحمد انديشة، التاريخ السياسي والاقتصادي للمدن الثلاث في ليبيا، ص135**)، ويعتبر المغرب القديم من أكثر الولايات التي امتلك فيها رجال مجلس السناتو الأراضي الزراعية وقد أداروها عن طريق الوكلاء (**وفاء الساعدي رزق الله الساعدي، النتائج السياسية للتوسع الروماني في شرق البحر المتوسط 146–27 ق م، ص333**).

ولهذا أسس الرومان العديد من المستعمرات بالقرب من الأراضي الصالحة للزراعة، والتي أنشئت لسببين الأول عسكري صرف لحماية وجودها، والآخر لوضع اليد على أكبر قدر ممكن من الأراضي, كما أنشأوا العديد من المزارع المحصنة والقلاع، وتعتبر التحصينات التي أنشئت في زمن الأسرة السفيرية أهم تلك التحصينات (**هالة محمد الفيتوري، تطور النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المدن الثلاث أثناء عهد الاسرة السيفيرية، ص80**)، وبين القرنين الأول والثالث الميلادي، ظهرت عقارات خاصة كبيرة الحجم، وأقيمت العديد من المباني العامة، وازدهرت صناعة تصدير الحبوب والزيتون والفواكه والجلود؛ حيث أسس جايوس جراكوس مستوطنة بانونيا بالقرب من قرطاج، وذلك ليستوطن بها ما يقرب من 6000 روماني، وقد أنشئت بمقتضى قانون روبريوس Lex Rubira وقد ذهب بنفسه إلى المغرب القديم للوقوف على تنفيذ هذا القانون (**السيد أحمد الناصري، الرومان من ظهور القرية حتى سقوط الجمهورية، ص231**)، كما كان من بين تلك المستعمرات؛ بل من أشهرها مستعمرة أو مدينة تيمقاد التي أسسها تراجان عام 100 م؛ حيث كانت في البداية مستعمرة لجنود الفرقة الأغسطية الثالثة[1] المتقاعدين من الخدمة في الجيش الروماني(**السيد أحمد الناصري، الرومان من ظهور القرية حتى سقوط الجمهورية، ص68**)، ولهذا كان معظم ملاك الأراضي أعضاء في مجلس الشيوخ أو فرسانًا.

وقد كان من أهداف الرومان أيضًا استثمار الأسر الأرستقراطية للأراضي والمزارع الكبرى، ففي عام 46 ق م قدرت العناصر الرومانية بالمغرب القديم ما يقرب من اثنى عشر ألفًا، كانت مهمتها الإشراف على الأراضي واستغلالها وتنظيمها، وهذا ما دفع الرومان بالهجرة إلى المغرب القديم ومحاولة الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من تلك الأراضي(**محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني ودورها في أحداث القرن الرابع الميلادي، ص 52**).

[1] كانت هذه الفرقة من أهم الفرق العسكرية في الجيش الروماني في بلاد المغرب القديم، وقد عُهد إليها بحماية الوجود الروماني في بلاد المغرب القديم بعد الاستحواذ عليه، وقيام القبائل المحلية بالثورات ضد الوجود الروماني... سالم اللافي محمد، إصلاحات الإمبراطور ديوكليتيانوس (دقلديانوس) وأثارها الايجابية والسلبية على الإمبراطوريـــة الرومانية فيما بين 284 / 305 م، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم ترهونة 2008،ص33.

ISSN: 2706-9087

ولكن هذه المحاولات قوبلت بالرفض من قبل السكان المحليين؛ حيث كان مساحو الأراضيAgrimensores[1] ينتزعون الأراضي من أيدي أصحابها بمساندة الجيش الروماني، الأمر الذي دفع تلك القبائل للهجرة وترك أراضيهم (**العود محمد الصالح، التحولات الحضارية في شمال إفريقيا في الفترة الوندالية 429–534م، ص12**).

ولم يكن امتلاك الأراضي حكرًا على الرجال؛ بل شاركت النساء في امتلاك الأراضي وإدارتها، حيثُ أظهرت لنا فسيفساء فيلا داربوك عميرة[2] سيدة وهي تراقب العمال وهم يجمعون ويدرسون المحاصيل الزراعية (**أحمد محمد انديشة، الحياة الاجتماعية في المرافئ الليبية وظهيرها في ظل السيطرة الرومانية، ص131**)، ومع تطور قوانين ملكية الأراضي، ظهرت طبقة أرستقراطية بونيقية –ليبية كان لديها ثروة كبيرة استمدتها من خلال امتلاك الأراضي من أشهرها عائلة فلافيوس ماركيانوس Flavius Marcianus التي كانت تقيم بمدينة لبدة[3]، ونتيجة لسيطرة الرومان على مساحات شاسعة من أراضي المغرب القديم، ظهر عند الرومان نوعين من الملكيات، فالأولى عرف باللاتيفونديا، أما الثانية وهي ما عرفت بالأوليغارشية[4].

**المحور الثالث– قوانين ملكية الأراضي عند الرومان:**

يرى بعض المؤرخين عدم وجود نص صريح في القانون الروماني خاص بملكية الأرض، ولكن الملاك الرومان كانت لهم سلطات مطلقة وغير محدودة على الأراضي التي أصبحت بحوزتهم، وأصبح النهج الروماني هو الأنموذج العام للملكية البرجوازية؛ حيث تم اعتباره حقًا خاصًا مطلقًا للتمتع بتلك الأراضي(**Éva Jakab, ' Land and Natural, Resources in the Roman"26–11128-P109**)، ولكن هذا يخالف ما اعتمده الرومان بحيث كانوا لا يسيطرون على أراضي وملكيات جديدة دون دعمها بقوانين تصدرها هيئتها التشريعية المتمثلة في مجلس الشيوخ (**عقون محمد العربي، الاقتصاد والمجتمع في الشمال الإفريقي القديم، ص79**)، ومن هذا المبدأ وللحفاظ على أملاكهم أصدرت السلطة الرومانية مجموعة

---

[1] مساحو الأرض) Agrimensores) هم موظفون رومان كلفوا من طرف الدولة لإنجاز هذه العملية الشاقة والمتمثلة في إحصاء الأراضي الزراعية وتقسيمها إلى حصص متناسبة المساحة أو متكافئة القيمة، وذلك حتى يسهل توزيعها على المنتفعين الرومان أو تأجيرها، ومن ثم يتسنى للدولة مراقبتها وتحديد نصيبها من المحصول. لمزيد من المعلومات ينظر... العود محمد الصالح، التحولات الحضارية في شمال افريقيا في الفترة الوندالية429–534م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2010، هامش رقم(3)، ص12

[2] تقع فيلا دار بوك عميرة شمال مدينة زليتن ، وهي تطل على البحر مباشرة اكتشفت عام 1913 وسميت بهذا الاسم نسبة إلى شخص يقطن بالقرب من الدار يدعى الحاج عميرة ، وتشير المصادر التاريخية إلى أن تاريخ فيلا دار بوك عميرة ما بين فترة نهاية القرن الأول وبداية القرن الثاني الميلاديين.

[3] اكتشفت مقبرة هذا العائلة في سنة 1973، في الضاحية الجنوبية من المدينة... أحمد محمد انديشة، المرجع السابق ، هامش رقم(3) ، ص133.

[4] اللاتيفونديا وهي تضم عقارات شاسعة وكبيرة وبها الالاف من العبيد والتي ظهرت من خلال الاستيلاء على أراضي جديدة واحتلالها، أما الطبقة الاوليغارشية وهي الملكية ذات النفوذ الكبير والتي مارست ضغوطًا مستمرة على الدولة للقيام بغزوات جديدة من أجل زيادة ثروتها بشكل أكبر. للمزيد يرجى زيارة الموقع الالكتروني https://journals.openedition.org/poldev/2088

ISSN: 2706-9087

من القوانين والتشريعات، بداية من إنشاء أول مستوطنة على أرض قرطاجة سنة 123 ق.م، بعد إعلانها أرضًا منبوذة ومهجورة سنة 146 ق.م، وعنما حدثت مشاكل واضطرابات داخل روما بسبب الفقر والجوع؛ حيث خرج العامة من الناس مطالبين بإيجاد حلول لمشاكلهم؛ لذلك اجتهد المشرِعون الرومان والمؤسسة التشريعية في روما بإصدار قوانين مما أدى إلى مصادرة الأراضي من أصحابها الشرعيين المغاربة وإعطائها إلى ملاك جدد رومان، وقانون الملكية تضمنه أكبر الأقسام في القانون الروماني بصفة عامة، ومن أهم هذه القوانين قانون فكونيا Lex Voconia (**جماروش بولخراص، السياسة الرومانية في بلاد المغرب القديم، ص10**).

ونتيجة للقوانين تم مصادرة العديد من الأراضي الزراعية في المغرب القديم، خاصة قوانين نيرون Nero (54-68م)، كما وجدت قوانين مهمتها الإشراف على الأراضي الزراعية في زمن فسبسيان Vespasian (69-79م) (**حميدة كتيبي، المنشآت الاقتصادية "الزراعية والتجارية" في مدينة لبدة الكبرى خلال العصر الروماني 47ق م– 305م، ص30**).

إن الغرض من ملكية الأراضي عند الرومان هو استغلالها الكامل من أجل تحقيق ما تصبو إليه؛ بل واعتبر الاستحواذ واجب مقدس عند الرومان وهو "مد روما بالقمح الإفريقي"( **محمد بن عبدالمؤمن، قمح بلاد المغرب القديم بين المادة الغذائية والسياسة، ص40**)، وما يدلنا على ذلك القانون الذي أصدره هادريان والذي عرف بقانون "مانكيانا" Manciana الذي أجاز ملكية الأراضي وتوريثها[1].

كما يعتبر الإمبراطور هادريان Hadrianus (117-138م) من أشهر الأباطرة الذين شجعوا على ملكية الأراضي في المغرب القديم[2]، وذلك عندما منح للسكان المحليين استغلال الأراضي الواقعة في نطاق أراضيهم، والقيام بزراعتها مقابل الإعفاء من الضرائب(**عبداللطيف محمود البرغوثي، التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، ص438**)، ومع مرور الوقت قامت باغتصاب الأرض من سكانها المحليين من أجل استقرار وإحلال العناصر الرومانية محل سكانها الأصليين (**فوكه محمد، مناطق سهل الشلف في ظل الاحتلال الروماني في الفترة الممتدة القرن 1 ق م الى القرن 3 م، ص10**)، وعملية الاستيطان هذه تعتبر أحد الأعمال التي اعتمدها الرومان للاستقرار والتوسع على حساب الملاك المحليين لتلك الأراضي(**فوكه محمد، مناطق سهل الشلف في ظل الاحتلال الروماني في الفترة الممتدة القرن 1 ق م الى القرن 3 م، ص12**).

---

[1] قانون "مانكيانا" Manciana عرف بهذا الاسم نسبة لصاحبه الذي قام بإصداره، والذي لم تحدد شخصيته ومكانته ووظيفته وربما كان حاكماً أو موظفاً أو قنصل، وهو يعتبر من أقدم الوثائق المتعلقة بالأراضي وتشريعاتها وملكيتها في افريقيا... للمزيد عن هذا القانون ينظر ميموني ليندة، النشاط الفلاحي في لقالمة بدراسة مقتنيات المسرح الروماني وحديقته، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 8 ماي، الجزائر 2018، ص13 وما بعدها.

[2]. عن هذا القانون وتفسيراته. ينظر...حميدة كتيبي، المرجع السابق، ص33.

ISSN: 2706-9087

وتعتبر عملية توطين الجنود الذين قضوا خدماتهم العسكرية أولى الخطوات في ذلك الاستيطان؛ حيث قام الإمبراطور أغسطس بتشجيع الهجرة إلى المغرب القديم؛ حيث هاجر في تلك الفترة ما يقرب من 3000 شخص، وأصبحوا من ملاك الأراضي في تلك البقاع (**موسى معمر زايد، الإجراءات الاستعمارية الرومانية لأحكام السيطرة على منطقة المغرب القديم خلال القرنين الأول والثاني الميلاديين، ص184**).

**المحور الرابع– أنواع الأراضي عند الرومان:**

منذ أن اتجه الرومان نحو التوسع خارج شبة الجزيرة الإيطالية اعتبروا أي أرض استحوذوا عليها هي ملك للشعب الروماني، وأراضي المغرب القديم من بين تلك الأراضي، وبذلك سيطر الرومان على جميع الأراضي الخصبة وطرد أصحابها نحو شعب الجبال ورمال الصحراء وأقيمت عليها الضياع والملكيات الكبرى(**عقون محمد العربي، الاقتصاد والمجتمع في الشمال الإفريقي القديم، ص80**).

وقد انتشرت بين الرومان النوعيات الكبيرة من الملكيات والمعروفة بـ Saltus وهي ملكيات لأشخاص استقروا في العاصمة، وتم تكليف أشخاص آخرين يقومون بخدمتها مقابل جزء معين من الإنتاج (**تكيالين محمد، الاحتلال الروماني في ليبيا ودوره في التطور الاقتصادي للمنطقة بين القرنين 4 ق م–1م، ص274**)، وقد تميز النصف الثاني للعصر الجمهوري وخلال فترة التوسع اختفاء الضياع الصغيرة وانتشار هذه الضياع الكبيرة Latifundia (**حميدة كتيبي، المنشآت الاقتصادية "الزراعية والتجارية" في مدينة لبدة الكبرى خلال العصر الروماني 47ق م– 305م، ص28**).

كما صاحب التوسع والاستحواذ على الأراضي تغيير في نظام الملكية عند الرومان، وتوسعت ملكيات الطبقات الأرستقراطية (**محمد حبيب بشاري، التوسعات الرومانية وانعكاساتها على الزراعة المغاربية، ص13**)، فشهدت روما استحواذ أقلية على ملكيات كبيرة وأراضي زراعية شاسعة تنتمي إلى فئة الملاك الكبار منذ القرن الثاني قبل الميلاد (**محمد حبيب بشاري، التوسعات الرومانية وانعكاساتها على الزراعة المغاربية، ص12**).

وقد ارتبطت ملكية الأراضي واستغلالها بالمناخ ونوع التربة، وبهذا ظهرت الملكيات الصغيرة، كما إن الدولة شجعت ظهور تلك الملكيات، وقد ظهرت بصفة خاصة في آسيا الصغرى وشمال إفريقيا وكانت تتبع للإمبراطور مباشرةً (**حميدة كتيبي، المنشآت الاقتصادية "الزراعية والتجارية" في مدينة لبدة الكبرى خلال العصر الروماني 47ق م– 305م، ص30**).

وقد وجد نوعان من ملكية الأراضي وهي أراضي غير صالحة للزراعة تركت للسكان المحليين، وأراضي ذات تربة خصبة تم الاستحواذ عليها من قبل المهاجرين الرومان وقد استخدموا العبيد في استغلالها، بالإضافة إلى وجود ملاك محليين عرفت أراضيهم بأراضي العامة، ولكن كان عليهم دفع الضرائب. (**عبدالحميد عمران، نوميديا اثناء الاحتلال الروماني، ص17**).

تم تقسيم الأراضي التي استحوذ عليها الرومان إلى:

ISSN: 2706-9087

- أراضي منحت للطبقة الأرستقراطية الرومانية.
- جزء آخر من الأراضي تحول إلى مستعمرات، وقد استقر بها الرومان الذين فقدوا أراضيهم وأملاكهم الصغيرة في إيطاليا.
- وجزء أصبح من نصيب طبقة الفرسان، وقد منحت للجنود الذين أنهوا خدماتهم العسكرية، وقد عرف هذا النوع بالمزارع المحصنة (**حميدة كتيبي، المنشآت الاقتصادية "الزراعية والتجارية" في مدينة لبدة الكبرى خلال العصر الروماني 47ق م– 305م، ص32**).
- أما الجزء الأخير والذي يعتبر الأقل خصوبة فترك بيد الأهالي المحليين، وعليهم أن يدفعوا الضرائب في حين الأجزاء الأخرى معفية من تلك الضرائب (**شافية شارن، الأطماع الاقتصادية القرطاجية والرومانية في نوميديا، ص115**).

وقد اتجه الرومان إلى سياسة الرومنة في كافة الأنشطة، وانتهجوا سياسة السيطرة على أكبر قدر ممكن من الأراضي؛ بل والتشجيع على نظام الملكية الخاصة، ويعتبر الإمبراطور أغسطس من أشد مناصري هذا المبدأ، الأمر الذي شجع سكان روما على الهجرة والاستقرار في المغرب القديم، ولهذا قام أغسطس ومن بعده تيبريوس كلاوديوس (14-37 Tiberius Claudius م) بتوزيع العديد من الأراضي على الكثير من المهاجرين الجدد الذين نزحوا من شبة الجزيرة الإيطالية خاصة بعد ما تدهورت الحياة الاقتصادية بها(**شارل اندرية جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية من البدء حتى الفتح الاسلامي، ص217**).

ولكن مع مرور الزمن والتطور الذي نتج في سياسة روما التوسعية وامتلاك الأراضي أصبح حق الاستفادة من هذه الأراضي لجميع سكان الإمبراطورية الأحرار خاصة بعد إصدار المرسوم الأنطوني" مرسوم كراكلا" (211 -217 Caracallaم) الخاص بمنح المواطنة الرومانية سنة 212م (**دليلة بوربي، تطور النظام الضريبي الروماني في شمال افريقيا،ص17**).

أما في مصر فقد استمر تصنيف الأراضي كما كان عليه الحال في العصر البطلمي؛ حيث وجدت العديد من أنواع الأراضي في مصر خلال العصر الروماني، كأراضي الدولة وأراضي المستنقعات، بالإضافة إلى الأراضي العامة، وأراضي المعابد (**حسن طوكان عبدالله، ميادة سالم علي، أنواع الأراضي في مصر والوضع القانوني لها إبان العصر الروماني، ص175**)، وقد انقسمت ملكية الأراضي ببلاد المغرب القديم إلى عدة أراضٍ وملكيات خاصة وتمثلت في الآتي.

-أراضي الملكية وهي استمرار لسياسة الملكية التي كانت متبعه في المغرب القديم قبل مجيئ الرومان، ومن مميزات هذا النوع أن صاحب هذه الملكية بإمكانه الحصول على مساعدات الحكومة من حيث مده بالغلال مما يزيد من كمية الإنتاج والربح الوفير.

-ملكية الإمبراطور وهي التي تقدم إلى الأسرة الحاكمة وحاشيتها، ولكن ملاك هذه الأراضي يقيمون في روما ويشرف عليها وكلاء يقومون بتعينهم من أجل هذا الغرض، كما يقومون بالدفاع عنها وقت الخطر، وهذه الأراضي وملكيتها تحققت بالاستبداد، إما على حساب أراضي الملكية العامة، أو على حساب الملاك الصغار، وكانت تمثل الأراضي الشاسعة والغنية بمواردها. (**يسينة بو زكري، حركة الاستيطان الروماني في موريطانيا القيصرية خلال العصر الإمبراطوري الأول، ص122**)،

ISSN: 2706-9087

ومن أشهر تلك الأملاك ما كان للأباطرة من أملاك شاسعة بالقرب من مدينة صبراتة[1]، وفي القرن الثاني الميلادي ظهرت أراضٍ كبيرة وشاسعة خاضعة للإمبراطور بها ملاك صغار إلا أنهم كانوا عبارة عن مستأجرين لهذه الأراضي من الإمبراطور، أما في القرن الثالث فظهر في مجتمع الملكية الزراعية عند الرومان ما عرف بنظام "الفيلا"، وهو نظام بجانب زراعة الأرض وإدارة ملكيتها يجتمع حوله أصحاب الصناعات الحرفية الريفية مثل صناعة الغزل والنسيج (**أ ب تشارلز ورث، الامبراطورية الرومانية، ت رمزي عبده جرجس، ص10**)، وقد استمرت هذه الأراضي من ضمن أملاك الإمبراطورية وقد عرفت في زمن الأسرة السفيرية باسم الأراضي الطرابلسية(**أحمد محمد انديشة، التاريخ السياسي والاقتصادي للمدن الثلاث في ليبيا، ص136**).

- أراضي ملكية عامة وهي ملك مشاع للجميع، ولكنها تفتقر إلى الخصوبة وتتميز بدعم الحكومة لها، وكانت تخصص للزراعات الخفيفة وقد واجهت الدولة صعوبة في إيجاد مزارعين يقبلون القيام بزراعة هذه الأرض، لذلك كان الموظفون يلجؤون إلى إرغام المزارعين على أداء قسم باسم الإمبراطور من أجل زراعة هذه الأرض، وقد اتسعت مساحة هذه الأراضي منذ صدور ما عرف بـ "قانون الملكيات الصغيرة" أو قانون الإصلاح الزراعي والذي ينص على ألا يمتلك أي شخص اكثر من 500 فدان روماني، من الأراضي العامة(**عبداللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني عصر الثورة "من تيبريوس جراكوس إلى اكتافيوس اغسطس"، ص4**)، كما نص على تقسيم الأراضي الزراعية إلى مساحات وملكيات صغيرة من أجل القضاء على استغلال المساحات والملكيات الكبيرة من خلال الطبقة الأرستقراطية(**إبراهيم رزق الله ايوب، التاريخ الروماني، ص202**).

- الملكية الخاصة وعرفت بالمليكة الأرستقراطية السيناتورية، وهذه الملكية تعتبر من أهم مميزات السياسة الرومانية في المغرب القديم، وهذا الصنف ينقسم إلى قسمين الأول أراضي الجنود الرومان الذين أنهوا خدماتهم العسكرية للدولة، ومن أجل ذلك منحوا هذه الأراضي بدل من أن يتم منحهم قيم مالية، مع الإعفاء من الضرائب، والنوع الثاني هو ما شجعته الإدارة الرومانية من أجل زيادة النمو الاقتصادي وتعتبر إحدى وسائل إصلاح الاقتصاد الروماني في المغرب القديم (**خديجة احمد ابراهيم، اغسطس وسياسته في مصر وشمال افريقيا 44 ق م –14م، ص96**). وهذه الطبقة استثمرت تلك الأراضي وأصبحت ملكًا خاصًا بهم يتوارثونها هم وأبناؤهم من بعدهم ويتصرفون فيها بالبيع والشراء، ومع مرور الزمن كانت هذه الأراضي تزداد مساحتها وتتجاوز الحد القانوني المسموح به وهو 550 يوجرا وهو وحدة قياس الفدان الروماني، وكان من حق ملاك هذه الأراضي الحصول على قروض ومساعدات مالية من الدولة، كما كان من حقهم المطالبة بتخفيض الضرائب المقررة عليهم في الكثير من الأحيان وخاصة عندما لا يصل الماء إلى أراضيهم(**ابراهيم رزق الله ايوب، التاريخ الروماني، ص302**)، كما استحدث الرومان نظامًا جديدًا

[1] تلك الاراضي سيطر عليها الرومان واغتصبوها من ايدي القبائل الليبية أو اخذت من احد اعضاء مجلس الشيوخ الروماني خاصة في عهد نيرون، وهذه الاراضي كانت تؤجر لمن اراد استغلالها من الافراد، وكان عليهم دفع الضرائب الى الملتزمين ممن تساندهم حاشية الامبراطور في جبايتها.

ISSN: 2706-9087

لتقدير مساحة الأراضي لم يسبق أن استخدم في المغرب القديم، وقد عرف هذا النظام بـ " الكنترة" وقد أطلق على مجموعة من الأراضي تضم (100) قطعة أرض في مساحة واحدة (**خديجة منصوري، التطورات الاقتصادية لموريتانيا القيصرية أثناء الاحتلال الروماني، ص28**).

- كما وجد نوع آخر من الملكية وهي الملكية القبلية والتي تركت بأيدي أصحابها، وعلى الرغم من أنها غير صالحة للزراعة وتفتقر لخصوبة التربة إلا أن الرومان كثيرًا ما كانوا يطردون الأهالي منها وبسط سيطرتهم عليها (**أحمد محمد انديشة، التاريخ السياسي والاقتصادي للمدن الثلاث في ليبيا، ص136**)، ويعتبر إنشاء خط الليمس نتيجة لإصرار الرومان للاستيلاء على أكبر قدر ممكن من مساحة الأراضي وخاصة في زمن الأباطرة الأنطونيين [1] والأسرة السفيرية (**خديجة منصوري، التطورات الاقتصادية لموريتانيا القيصرية اثناء الاحتلال الروماني، ص27**).

**وفي الختام**

اختلف نظام ملكية الأراضي في المغرب القديم من عصر إلى آخر، ويعتبر العصر الروماني هو أكثر العصور التي تميزت وتنوعت به ملكية الأراضي، خاصة بعد هجرة الكثير من السكان للريف الإيطالي إلى المستوطنات الرومانية الجديدة، وقد تميز العصر الروماني بأن أصبح للفرسان ثروات كبيرة، ووجد العديد من الأغنياء.

وقد استخدم الرومان العديد من الإجراءات والأساليب التي من خلالها تمكنوا من الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الأراضي الزراعية في المغرب القديم، منها على سبيل المثال تطبيع كل شيء في بلاد المغرب بالطابع الروماني وهي ما اتفق على تسميته بـــ(سياسة الرومنة)؛ حيث أجبر السكان على السكن في مربعات صغيرة وتحت الحراسة الرومانية، ولكن من أكثر الأعمال شراسة هي طرد السكان من أراضيهم والاستحواذ عليها وإحضار مهاجرين رومان وتوزيعها عليهم.

وقد تم تقسيم تلك الأراضي على الطبقات الرومانية كلاً حسب مكانته في المجتمع الروماني بداية من الإمبراطور ونهاية بالجيش وقادته، وبذلك انتشرت العديد من الملكيات للأراضي وتنوعت حسب خصوبتها وتربتها، كما إن فرض الضرائب كان حسب نوعية الأرض وإمكانية مالكها على دفع قيمة الضرائب التي أقرها قانون الأراضي الرومانية، ولكن أدت فداحة الضرائب على إهمال الزراعة بسبب تخلي الفلاحين عن أراضيهم، وقلصت مساحات واسعة من أراضي الدولة، وهذه الإهمال كان بسبب ارتفاع قيمة الضرائب بين المزارعين والمستأجرين، والتعسف في جبايتها، وقد تنوعت ملكية الأراضي في المغرب القديم، منها ما هو ملك للطبقة الأرستقراطية، ومنها ما خصص للإمبراطور وحاشيته، مع الأملاك الخاصة لكل القبيلة وهو ما

[1] وتتكون من ستة أباطرة حكموا الإمبراطورية الرومانية ما بين (96—192) وهؤلاء الأباطرة هم: **نيرفا** (96 م–98 م ) **تراجان** (98 م–117 م) **هادريان** (117 م–138 م) **انطونيوس بيوس** (138 م–161 م) **ماركوس أوريليوس** (161 م–180 م) **كومودوس** (176 م–192 م) للمزيد عن هؤلاء الأباطرة واعمالهم ينظر..السيد احمد الناصري، تاريخ الامبراطورية الرومانية السياسي والحضاريط2، دار النهضة العربية، القاهرة 1991، ص232 وما بعدها

ISSN: 2706-9087

عرف بالمشاع، وعلى الرغم من تواصل التوسّع الروماني فيما بعد داخل بلاد المغرب فإنه كان بصعوبة فائقة نظرًا إلى شدّة المقاومة.

ملحق 1

سيدة تراقب عمال أرضها وهم يقومون بجمع ودرس المحصول، في فسيفساء دار بوك عميرة.

نقلاً عن كتاب

أحمد محمد انديشة، الحياة الاجتماعية في المرافئ الليبية وظهيرها في ظل السيطرة الرومانية، ص132.

**مراجع البحث**

1- أحمد محمد انديشة، الحياة الاجتماعية في المرافئ الليبية وظهيرها في ظل السيطرة الرومانية، جامعة التحدي، سرت 2008.

2- _____، التاريخ السياسي والاقتصادي للمدن الثلاث في ليبيا، دار ومكتبة الشعب للنشر والتوزيع، مصراتة2004.

3- ابراهيم رزق الله ايوب، التاريخ الروماني، الشركة العالمية للكتاب، لبنان 1996.

4- أ ب تشارلز ورث، الامبراطورية الرومانية، ت رمزي عبده جرجس، وزارة الاعلام والثقافة، القاهرة 2003.

5- بأحمد سعيد رحماني، الأنونة في المغرب الروماني(الضرائب العينية على انتاج القمح وزيت الزيتون146 ق م- 235م) جامعة الجزائر، الجزائر2009.

ISSN: 2706-9087

6- بلقاسم وحماني، سياسة الرومنة في شمال افريقيا "بلاد المغرب نموذجاً" مجلة البحوث والدراسات العدد 9 يناير، جامعة الجزائر 2010.

7- يسينة بو زكري، حركة الاستيطان الروماني في موريطانيا القيصرية خلال العصر الامبراطوري الاول، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الجزائر 2013.

8- تكيالين محمد، الاحتلال الروماني في ليبيا ودوره في التطور الاقتصادي للمنطقة بين القرنين 4 ق م-1م، جامعة الجزائر، الجمهورية الجزائرية 2015.

9- جماروش بولخراص، السياسة الرومانية في بلاد المغرب القديم، جامعة خلدون- تيارات، الجزائر، د ت.

10 - حميدة كتيبي، المنشآت الاقتصادية "الزراعية والتجارية" في مدينة لبدة الكبرى خلال العصر الروماني 47ق م- 305م ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم بالخمس، جامعة المرقب 2005-2006.

11- حسن طوكان عبدالله، ميادة سالم علي، انواع الاراضي في مصر والوضع القانوني لها ابان العصر الروماني، مجلة آداب ذي قار، العدد2 يونيو2021.

12- خديجة منصوري، التطورات الاقتصادية لموريتانيا القيصرية اثناء الاحتلال الروماني، رسالة دكتوراة، جامعة وهران الجزائر، 1995.

13- خديجة احمد ابراهيم، اغسطس وسياسته في مصر وشمال افريقيا 44 ق م -14م ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة التحدي، سرت 2007.

14- دليلة بوربني، تطور النظام الضريبي الروماني في شمال افريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر 2001/2000.

15- سالم اللافي محمد، إصلاحات الإمبراطور ديوكليتيانوس (دقلديانوس) وأثارها الايجابية والسلبية على الإمبراطورية الرومانية فيما بين 284 / 305 م، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم ترهونة 2008.

16- سعد يونس مجيد، النظم الادارية والمالية في ولاية افريقيا الرومانية 146ق م- 284م، منشورات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا 2010.

17- السيد احمد الناصري، تاريخ الامبراطورية الرومانية السياسي والحضاريط2، دار النهضة العربية، القاهرة 1991

18- السيد احمد الناصري، الرومان من ظهور القرية حتى سقوط الجمهورية، دار النهضة العربية، القاهرة 1976.

ISSN: 2706-9087

19- شافية شارن، الاطماع الاقتصادية القرطاجية والرومانية في نوميديا، دراسات في العلوم الانسانية العدد 20، جامعة الجزائر د ت .

20- شارل اندرية جوليان، تاريخ افريقيا الشمالية من البدء حتى الفتح الاسلامي ط4، ت محمد مزالي، البشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس 1983.

21- عقون محمد العربي، الاقتصاد والمجتمع في الشمال الافريقي القديم، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر2008.

22- عبداللطيف احمد علي، التاريخ الروماني عصر الثورة (من تيبريوس جراكوس الى اكتافيوس اغسطس) ، دار النهضة العربية، بيروت 1988.

23- عبداللطيف محمود البرغوثي، التاريخ الليبي القديم من اقدم العصور حتى الفتح الاسلامي، دار صادر، بيروت 1971.

24- عبدالحميد عمران، نوميديا اثناء الاحتلال الروماني، مجلة عصور تاريخية، العدد 10 ، جامعة وهران ، الجزائر 2013.

25- العود محمد الصالح، التحولات الحضارية في شمال افريقيا في الفترة الوندالية429-534م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2010.

26- فوكه محمد، مناطق سهل الشلف في ظل الاحتلال الروماني في الفترة الممتدة القرن 1 ق م الى القرن 3 م، مجلة عصور الجديدة، العدد 11-12، جامعة وهران، الجزائر 2013-2014.

27- محمد بن عبدالمؤمن، قمح بلاد المغرب القديم بين المادة الغذائية والسياسة، مجلة كان التاريخية، العدد 10 السنة 3، جامعة وهران الجزائر 2010.

28- محمد حبيب بشاري، التوسعات الرومانية وانعكاساتها على الزراعة المغاربية، مجلة الدراسات التاريخية، العدد14 ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة الجزائر 2012.

29- محمد الهادي حارش، التاريخ المغاربي القديم السياسي والحضاري منذ فجر التاريخ الى الفتح الاسلامي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1992.

30- محمد الصغير غانم، التوسع الفينيقي في غرب المتوسط ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان 1982.

31- محمد البشير شنيتي، الاحتلال الروماني لبلاد المغرب(سياسة الرومنة 146ق م /40م ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985.

ISSN: 2706-9087

32- _____، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني ودورها في أحداث القرن الرابع الميلادي، الجزائر، 1984.

33- مفتاح محمد سعد، الصراع القرطاجي الاغريقي من القرن السادس حتى منتصف القرن الثالث ق م واثره على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية في قرطاجة، مجلس الثقافة العام ، بنغازي 2008.

34- ميموني ليندة، النشاط الفلاحي في لقالمة بدراسة مقتنيات المسرح الروماني وحديقته، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 8 ماي، الجزائر 2018.

35- موسى معمر زايد، الاجراءات الاستعمارية الرومانية لأحكام السيطرة على منطقة المغرب القديم خلال القرنين الاول والثاني الميلاديين، مجلة العلوم الانسانية والعلمية والاجتماعية، العدد 1 لسنة 2016 ، جامعة الزيتونة.

36- هالة محمد الفيتوري، تطور النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المدن الثلاث أثناء عهد الاسرة السيفيرية، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة غريان، كلية الآداب الأصابعة 2020.

37 - وفاء الساعدي رزق الله الساعدي، النتائج السياسية للتوسع الروماني في شرق البحر المتوسط 146-27 ق م، كلية الآداب جامعة عمر المختار، البيضاء، د ت

38 - Éva Jakab, Property Rights in Ancient Rome, the conference‘ Land and Natural, Resources in the Roman 26–28 "May 2011, Brussels Oxford University Press, United Kingdom2015 .